الأمم المتحدة

E/2006/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦

موجز

استنادا إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٦، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى أن بلغت نسبته ٣,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥، وذلك من معدل نمو قياسي بلغ ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤. كما تباطأ كذلك معدل النمو للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل معتدل في عام ٢٠٠٥. وكان التباطؤ في الاقتصاد العالمي وفي البلدان النامية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) ناجما في الدرجة الأولى عن ارتفاع وتقلب أسعار النفط وعن تراخٍ في التجارة العالمية. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط قد زاد من التضخم في المنطقة؛ بيد أن ضغط الأسعار بوجه الإجمال ظل طفيفا بالمعايير التاريخية.

وتشير التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٦ إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيحتفظ بزخمه الحالي في الوقت الذي يخف فيه ضغط الأسعار بشكل طفيف. ويقوم هذا على أساس الافتراضات التالية: ألا تزيد أسعار النفط زيادة ملموسة، وألا يتعاظم الخلل

* E/2006/100.

220506 220506 06-32632 (A)

الكبير في الحسابات الجارية على الصعيد العالمي تعاظما خطيرا، وأن يحافظ المزيج الحصيف من السياسات المالية والنقدية على الزخم في النمو في حين يعمل على إيقاف التضخم. وتواجه المنطقة أيضا خطر انفلونزا الطيور التي قد تتحول إلى وباء. ومن التحديات الأخرى في السياسات، التي تواجهها المنطقة النمو السريع لكن وإن كان نموا غير منصف، وتنفيذ جدول أعمال تحرير التجارة المتعددة الأطراف الذي اتُّفق عليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وتحتاج منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا إلى معالجة المشكلتين المتمثلتين في البطالة والعمالة الناقصة. ويبدو أن ظاهرة البطالة قد زادت رغم النمو السريع الذي تحقق في السنوات الأخيرة، في حين تبقى العمالة الناقصة أكثر خطورة من البطالة، وبخاصة في المناطق الريفية. فالأكثرية الساحقة من العمال، حتى ضمن صفوف المستخدمين، يكسبون أجورا تافهة وبذا يبقون معرّضين للصدمات الداخلية والخارجية. والجانب المثير للقلق من هذه المشكلة هو ظاهرة البطالة بين الشباب التي تبدو أنها في ازدياد. ولذا تحتاج الحكومات إلى اتخاذ عدد من المبادرات لتحسين أداء أسواق العمالة، وعلى وجه التحديد لتحسين عمالة الشباب، وتحسين الإنتاجية والحصيلة لدى جميع العمال. أما أرباب العمل، فعليهم أن يُظهروا مسؤولية أفضل في شركاتهم بتوفير فرص التدريب لعمالهم لتمكينهم من تحسين مستويات مهاراتهم في الاقتصاد العالمي السريع التغير في هذه الأيام.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الآثار المترتبة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت مؤخرا .	١-٢٧	٤
ثانيا - مسائل السياسات والتحديات	٢٨-٥١	١٤
ألف - أسعار النفط	٢٨-٣٣	١٤
باء - أوجه الاختلال في المدفوعات الخارجية	٣٤-٣٨	١٦
جيم - الأثر المترتب على ارتفاع معدلات الفائدة	٣٩-٤٠	١٧
دال - أنفلونزا الطيور	٤١-٤٣	١٨
هاء - التحدي الدائم المتمثل في الفقر	٤٤-٤٦	١٨
واو - الحوالات المالية	٤٧-٤٨	١٩
زاي - جدول أعمال منظمة التجارة العالمية	٤٩-٥١	٢٠
ثالثا - مسائل البطالة الناشئة في المنطقة: مواجهة التحديات	٥٢-٧٠	٢١

أولا – الآثار المترتبة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت مؤخرا

١ – تحلِّل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٦[(١)] الاتجاهات في الاقتصاد الإقليمي إزاء خلفية التطورات العالمية وتحدد مسائل السياسات العامة الرئيسية التي تواجهها المنطقة. وتنظر الدراسة لعام ٢٠٠٦ أيضا في مسألة البطالة في آسيا والمحيط الهادئ وتدرس الإجراءات التي تستطيع الحكومات اتخاذها لمعالجة المشكلة.

٢ – لقد نما الاقتصاد العالمي بمقدار ٣,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥، إذ انخفض من مستوى معدل النمو القياسي الذي بلغ ٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤. ورغم هذا التباطؤ الطفيف، كان الأداء الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ جديرا بالملاحظة بالنظر إلى أن البيئة الاقتصادية قد تضررت بشكل متزايد جراء ارتفاع وتقلب أسعار النفط، واتساع أوجه الخلل في الحسابات الجارية، والتراخي في التجارة العالمية. وقد كان الأداء القوي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية دافعا أساسيا للنمو في عام ٢٠٠٥ بشكل أساسي.

٣ – أما معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) فقد تباطأ بشكل معتدل في عام ٢٠٠٥ (انظر الجدول). وكان هذا إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط والسلع وتباطؤ التجارة العالمية. وبصورة أكثر تحديدا، ومن منظور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اتسم عاما ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بانخفاض دوري في صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العالم، التي تتمتع فيها اقتصادات كثيرة في المنطقة بقوة تنافسية كبيرة. بيد أن ارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى زاد من مستوى التضخم في عام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٤، ولو أن الزيادة في الأسعار في جميع أنحاء المنطقة ما برحت طفيفة بالمعايير التاريخية. وتكيفت النظم الاقتصادية بوجه عام بشكل حسن مع ارتفاع أسعار النفط والسلع، وبعضها حدَّ من آثار هذا الارتفاع بمواصلة دعم المنتجات النفطية وبعضها الآخر قام بتشديد السياسات النقدية بحركة إجهاضية للتخفيف من التوقعات التضخمية.

٤ – وإن الزخم الحالي في نمو الناتج في منطقة ”إسكاب“ ينبغي أن يستمر في عام ٢٠٠٦، في حين من المحتمل أن يخف ضغط الأسعار رغم ارتفاع أسعار الطاقة والسلع

(١) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 06.II.F.10).

بشكل مستمر. وتقدم الفقرات التالية نظرة عامة موجزة عن الأحوال والتوقعات لكل منطقة دون إقليمية ولكل مجموعة من البلدان، وتحدد المسائل الرئيسية التي تواجهها.

٥ - وقد حقق كل من شرق آسيا وشمالها الشرقي معدل نمو اقتصادي وسطي مثير بلغ ٦,٨ بالمائة في عام ٢٠٠٥، كانت الصين في طليعته حيث حققت نموا بمقدار ٩,٥ بالمائة في السنة ككل بعد أن كانت قد حققت نموا برقمين في عام ٢٠٠٤. بيد أن عزم الصين على تخفيض الطلب في القطاعات ''الساخنة جدا'' والأثر المستمر لارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤديا إلى هبوط في معدل النمو قليلا في عام ٢٠٠٦ بالنسبة إلى المنطقة دون الإقليمية. والنظم الاقتصادية الرئيسية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، هي في طليعة مصدِّري تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسلع الإلكترونية. ومع خروج الدورة العالمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإلكترونيات من أدنى مستوى بلغته في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، فإن التوقعات بالنسبة إلى ازدياد صادرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عام ٢٠٠٦ إيجابية ويُتوقع أن تنمو النظم الاقتصادية المصدِّرة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عام ٢٠٠٦ بمعدل أعلى بالمقارنة مع ٢٠٠٥.

معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في نظم اقتصادات مختارة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٣-٢٠٠٦

(النسبة المئوية)

	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي				التضخم[أ]			
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]
الاقتصادات النامية في منطقة الإسكاب[د]	٦,٥	٧,٤	٦,٦	٦,٥	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٤
شرق وشمال شرق آسيا	٦,٥	٧,٧	٦,٩	٦,٥	١,٤	٣,٢	٢,٢	٢,٢
الصين	١٠,٠	١٠,١	٩,٦	٨,٤	١,٢	٣,٩	١,٩	٢,٠
منطقة الإدارة الخاصة لهونغ كونغ في الصين	٣,٢	٨,١	٧,٥	٥,٤	-٢,٥	-٠,٤	١,١	١,٦
منغوليا	٥,٦	١٠,٦	٦,٠	٦,٠	٤,٦	١١,٠	١٠,٠	٦,٠
جمهورية كوريا	٣,١	٤,٦	٣,٨	٤,٩	٣,٦	٣,٦	٢,٨	٢,٩
مقاطعة تايوان الصينية	٣,٣	٥,٧	٣,٨	٤,١	-٠,٣	١,٦	٢,٣	١,٦
شمال ووسط آسيا	٧,٥	٧,٤	٦,٩	٦,١	١٢,٩	١٠,٢	١٢,٠	٩,٩
الاتحاد الروسي	٧,٣	٧,٢	٦,٤	٥,٧	١٣,٧	١٠,٩	١٢,٧	١٠,٣
أذربيجان	١١,٢	١٠,٢	٢٦,٤	٢٤,٨	٢,٢	٦,٧	٩,٦	٧,٤

	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي				التضخم[أ]			
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]
أرمينيا	١٣,٩	١٠,١	١٣,٩	٧,٠	٤,٨	٦,٩	٠,٦	٣,٠
أوزبكستان	٤,٢	٧,٧	٧,٢	٧,٠	١٣,١	١,٧	٧,١	٧,٤
تركمانستان	١٣,٠	٩,٠	١١,٠	٩,٠	٦,٥	١٠,٠	١٠,٥	١١,٠
جورجيا	١١,١	٦,٢	٧,٧	٩,٠	٤,٨	٥,٧	٨,٢	٣,٠
طاجيكستان	١١,٠	١٠,٦	٦,٧	٦,٨	١٧,١	٦,٨	٧,٨	٧,٣
قيرغيزستان	٦,٧	٧,١	-٠,٦	٣,٠	٣,١	٤,١	٤,٣	٤,٧
كازاخستان	٩,٣	٩,٦	٩,٢	٨,٦	٦,٤	٦,٩	٧,٦	٦,٧
الاقتصادات الجزرية بالمحيط الهادئ	٣,٠	٣,٣	٢,٧	٣,٠	١٠,٧	٣,٠	٢,٢	٣,٤
بابوا غينيا الجديدة	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٥	١٤,٧	٢,١	١,٠	٣,٤
تونغا	٣,١	١,٦	٢,٨	٢,٨	١١,٦	١١,٠	٩,٦	٩,٠
جزر سليمان	٥,٣	٥,٠	٢,٩	٢,٦	١٠,٠	٧,١	٦,٢	٥,٠
جزر كوك	٣,١	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٠	٠,٩	٢,٩	٢,٠
ساموا	٣,٣	٣,٧	٥,٦	٣,٠	٠,١	١١,٧	٧,٨	٣,٠
فانواتو	٢,٤	٣,٢	٢,٩	٢,٢	٣,٠	١,٤	٢,٥	٢,٥
فيجي	٣,٠	٤,١	١,٧	٢,٠	٤,٢	٣,٣	٣,٠	٣,٠
جنوب وجنوب غرب آسيا[د]	٧,٣	٧,٤	٧,٠	٧,٠	١٠,٤	٦,٥	٧,٠	٥,٧
إيران (جمهورية- الإسلامية)	٦,٧	٤,٨	٥,٠	٧,٤	١٥,٦	١٥,٢	١٤,٥	١١,٥
باكستان	٥,١	٦,٤	٨,٤	٧,٠	٣,١	٤,٦	٩,٣	٨,٠
تركيا	٥,٨	٨,٩	٥,٠	٥,٠	٢٥,٣	٨,٦	٧,٧	٥,٨
سري لانكا	٦,٠	٥,٤	٥,٥	٦,٠	٦,٣	٧,٦	١١,٦	٦,٤
الهند	٨,٥	٧,٥	٨,١	٧,٩	٣,٩	٣,٨	٤,٥	٤,٠
جنوب شرق آسيا	٥,٠	٦,٤	٥,٤	٥,٩	٣,١	٣,٩	٥,٨	٦,٠
إندونيسيا	٤,٩	٥,١	٥,٦	٦,٢	٦,٦	٦,١	١٠,٥	١١,٤
تايلند	٦,٩	٦,١	٤,٥	٥,٧	١,٨	٢,٨	٤,٥	٤,٠
سنغافورة	١,٤	٨,٤	٦,٤	٦,٠	٠,٥	١,٧	٠,٤	١,٢
الفلبين	٤,٥	٦,٠	٤,٨	٥,٢	٣,٥	٦,٠	٧,٦	٧,٠
فييت نام	٧,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٠	٣,١	٧,٨	٨,٤	٧,٤
ماليزيا	٥,٤	٧,١	٥,٢	٥,٩	١,٢	١,٤	٢,٩	٢,٨
أقل البلدان نموا	٥,٦	٦,١	٥,٢	٥,٨	٤,٧	٥,٨	٦,٣	٦,٦
بنغلاديش	٥,٣	٦,٣	٥,٤	٦,٠	٤,٤	٥,٨	٦,٥	٧,٠

	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي				التضخم[أ]			
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥[ب]	٢٠٠٦[ج]
بوتان	٦,٨	٨,٧	٨,٨	٨,٠	٢,١	٤,٦	٥,٥	٥,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥,٨	٦,٥	٧,٢	٧,٥	١٥,٥	١٠,٥	٨,٠	٧,٠
كمبوديا	٧,١	٧,٧	٦,٣	٦,١	٠,٥	٥,٦	٥,٥	٣,٥
ميانمار	١٣,٨	٥,٠	٤,٥	٣,٥	٨,٠	..	..	..
نيبال	٣,١	٣,٧	٢,٦	٤,٥	٤,٨	٤,٠	٤,٥	٥,٠
الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقة الإسكاب	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,١	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٥
أستراليا	٣,٣	٣,٣	٢,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٣	٢,٨	٢,٩
نيوزيلندا	٣,٨	٤,٤	٢,٢	٢,٠	١,٨	٢,٣	٢,٨	٣,٠
اليابان	١,٨	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,٣

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، استنادا إلى المصادر الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (واشنطن، العاصمة، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 2005 (مانيلا، مصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠٤) واستكمال ٢٠٠٤ لتوقعات التنمية الآسيوية Asian Development Outlook 2004 Update (مانيلا، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦)؛ وحدة معلومات الإيكونومست، التقارير القطرية والتوقعات القطرية Country Reports and Country Forecasts (لندن، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦)، أعداد مختلفة؛ وموقع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة على الإنترنت، http://www.cisstat.com، الذي تم الوصول إليه في ٩ كانون الثاني/يناير و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(أ) تغيرات في مؤشر الأسعار للمستهلكين.

(ب) تقدير.

(ج) أرقام متوقعة/مستهدفة.

(د) استنادا إلى بيانات تتعلق بـ ٣٨ اقتصادا (ناميا) تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (بما في ذلك بلدان آسيا الوسطى)؛ استعملت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ (بأسعار سنة ١٩٩٥) كعامل ترجيح من أجل حساب معدلات النمو الإقليمي ودون الإقليمي.

(هـ) تتصل التقديرات والتوقعات بالنسبة للبلدان بالسنوات المالية المحددة على النحو التالي: السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ = ٢٠٠٤ بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية وميانمار والهند؛ والسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ = ٢٠٠٤ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

٦ - ومن غير المحتمل أن يؤدي تخفيف الصين من نظامها لأسعار الصرف في عام ٢٠٠٥ إلى الحد من ميزتها التنافسية في مجال الصادرات بالنظر إلى التحسن المحدود الذي حدث حتى الآن في قيمة العملة. بيد أن الفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية، التي تزيد عما مجموعه ١٩٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، يُتوقع أن تكون أصغر حجما نوعا ما في عام ٢٠٠٦ نتيجة لارتفاع أسعار النفط والتحسن المحتمل في أسعار العملات في المنطقة إزاء الدولار. ورغم أن النمو في الصين يدفعه حاليا باطراد الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص وبشكل أقل صافي الصادرات، ما برحت التوقعات النمو الإجمالية في المنطقة دون الإقليمية على النقيض من ذلك مقيَّدة بدورة التجارة الدولية، ولا سيما صادرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

٧ - وفي عام ٢٠٠٥، شهدت بلدان شمالي آسيا وآسيا الوسطى نموا في الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابعة على التوالي، وهو أطول توسع مستمر منذ بدء تحولها إلى النظام الاقتصادي القائم على أساس السوق في عام ١٩٩٢. وقد سُجل فعلا نمو إيجابي على نطاق المنطقة دون الإقليمية في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، فسجلت أذربيجان توسعا في الناتج المحلي الإجمالي جديرا بالملاحظة بلغ ٢٠ بالمائة، في حين سجلت أرمينيا توسعا يزيد عن ١١ بالمائة. ورغم أن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو هذه في المنطقة دون الإقليمية، فإن للطلب المحلي أيضا دور هام، مع ازدياد مبيعات التجزئة قوة في أذربيجان وكازاخستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان في عام ٢٠٠٥.

٨ - والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي في معظم المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٥ دعَّمه أيضا النمو المستمر في التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. وبسبب ازدياد أسعار الطاقة عالميا إلى حد كبير، ازدادت بشكل ملموس في عام ٢٠٠٥ صادرات البضائع من كازاخستان والاتحاد الروسي إلى البلدان التي لا تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة (CIS). إذ بلغ الفائض التجاري للاتحاد الروسي ما مقداره ١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. كما أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة كبيرة في الفائض التجاري لكازاخستان. بيد أن جميع النُّظم الاقتصادية الأخرى في شمال آسيا وآسيا الوسطى شهدت ازديادا في عجزها التجاري بسبب النمو القوي في استيراد البضائع الوسيطة والرأسمالية والأغذية والمواد الخام. وفي أذربيجان وجورجيا، كان من جراء إنشاء خطوط النفط والغاز أن ازدادت الواردات بشكل ملموس من بلدان رابطة الدول المستقلة ومن غير بلدان رابطة الدول المستقلة، على حد سواء.

٩ - وتقوم التوقعات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بالنسبة للنمو الاقتصادي في بلدان شمال آسيا وآسيا الوسطى على أساس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، فإذا ما استمر الحال على هذا المنوال، يُتوقع أن يضاعف الاتحاد الروسي من ناتجه المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠١٠. وتزمع كازاخستان زيادة إنتاج النفط من ٦٠ مليون طن في عام ٢٠٠٤ إلى كمية تتراوح بين ١٤٠ و ١٧٠ مليون طن حتى عام ٢٠١٥. كما تزمع بلدان شمال آسيا وآسيا الوسطى زيادة تجارة الطاقة والمواد الهايدروكربونية مع الصين والهند واليابان وباكستان وجمهورية كوريا؛ وتأمل تلك البلدان في جذب استثمارات أجنبية مباشرة إضافية من أجل بناء الهياكل الأساسية القائمة للطاقة وتحديثها.

١٠ - وعدم توفر بيانات موثوقة هو عقبة رئيسية في مجال الإبلاغ عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. بيد أن الدلائل تشير إلى أنه رغم استمرار عدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة دون الإقليمية، فإن معظم النظم الاقتصادية في جزر المحيط الهادئ قد توسعت في عام ٢٠٠٥، وذلك بشكل رئيسي بفضل النمو في السياحة، والتنوع الجاري في الزراعة، وتطوير صناعات الزراعة المائية وصيد الأسماك. وينبغي لبعض البلدان، مثل بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو، أن تستفيد أيضا من ارتفاع أسعار صادرات السلع والمعادن، وتحسن إيرادات السياحة، وازدياد حجم المبالغ المحولة.

١١ - وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الجزرية في المحيط الهادئ يؤثر في كل من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما يؤثر في مبادرات إصلاح السياسات الاقتصادية، ولا بد أن يكون له أثر سيء على مستقبل النمو الاقتصادي. وثمة ناحية أخرى مثيرة للقلق وهي تناقص أرصدة أنواع معينة من سمك التونة في المنطقة دون الإقليمية، وهي أرصدة تعتمد عليها بلدان عديدة من أجل الحصول على إيرادات. كما أن الاعتماد الشديد على المستوردات من النفط ووقود الديزل الغالية باطراد هو تحد آخر لهذه البلدان الصغيرة الضعيفة. وقد حسنت بعض البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وضعها المالي في السنوات الأخيرة، مما ساهم في التخفيف من حدة التضخم. بيد أنه يتوقع أن يكون لارتفاع أسعار النفط ضغط على الأسعار إجمالا في هذه البلدان، ويثير اهتماما إقليميا متجددا بمصادر الوقود البديلة، مثل الإيثانول الذي يُصنع من قصب السكر المحلي.

١٢ - ورغم ارتفاع أسعار النفط، حافظت البلدان في جنوب آسيا على الزخم في نموها في عام ٢٠٠٥. والإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي شُرع بها في وقت سابق أثمرت الآن بفضل سقوط الأمطار الموسمية العادية. وازدياد اندماج المنطقة دون الإقليمية في الاقتصاد العالمي، وارتفاع إنفاق المستهلك، والسياسات الداعمة عموما تساعد أيضا في سرعة النمو.

فقد حققت كل من الهند وباكستان معدلات نمو مثيرة للاهتمام في السنوات الأخيرة. وعلى أساس استمرار ارتفاع النمو الاقتصادي، أصبحت الهند باطراد مساهما رئيسيا في النمو العالمي. فبالإضافة إلى محصول يكاد يكون عاديا في عام ٢٠٠٥، فإن الاستجابة القوية لدى القطاع الخاص للفرص الناشئة قد حافظت على تحقيق نمو متين في قطاعي الصناعة والخدمات كليهما. كما أن قطاعي السلع الرأسمالية والاستهلاكية يسيران سيرا حسنا في أدائهما، مما يشير إلى وجود تحسن في طلب المستهلكين وطلب الاستثمارات. كما يستفيد اقتصاد الهند من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الكبيرة إلى داخل البلد. وكان من شأن جهود الحكومة لاحتواء العجز المالي، رغم ارتفاع النفقات العامة من أجل برنامج لتوليد العمالة، أن خفضت إلى الحد الأدنى من تراكم الآثار المترتبة على الإنفاق الحكومي على استثمارات القطاع الخاص. ورغم قوة الطلب المحلي، ما برح القطاع الخارجي مصدر قوة رئيسي بالنسبة للاقتصاد.

١٣ - وقد نما اقتصاد باكستان بقوة في عام ٢٠٠٥، وذلك بأعلى معدل له خلال العقدين الماضيين. ومعدل النمو المثير هذا دعمه نمو قوي في الصناعات التحويلية الواسعة النطاق، وخاصة في مجال النسيج، ونمو شديد في الزراعة، وأداء متين في قطاع الخدمات، وخاصة في مجال التمويل. وعلاوة على ذلك، فإن النمو القوي قد عززته سياسات داعمة في مجال الاقتصاد الكلي، ونمو في الطلب المحلي، وتجدد الثقة في القطاع الخاص، وانضباط مالي أكبر، وأسعار صرف مستقرة.

١٤ - ويُتوقع أن يظل كل من الهند وباكستان تحافظان على زخم نموهما الحالي في عام ٢٠٠٦ وما بعده. ويُتوقع أن تُسهم جميع القطاعات الرئيسية الثلاثة، وهي الزراعة والصناعة والخدمات، في تحقيق نمو صحي لكلا الاقتصادين. ومن الجدير بالملاحظة أن باكستان شهدت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ زلزالا مدمرا في المناطق الشمالية من البلد أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. ومن المحتمل أن تكون احتياجات إعمار البلد في الأجل الطويل هائلة، تقارب ٥,٢ بليون دولار. بيد أن هناك دلائل تشير إلى أنه من غير المحتمل أن يفقد الاقتصاد ككل زخمه في الأجل القصير نتيجة للزلزال.

١٥ - وفي سري لانكا، استمر زخم النمو مؤخرا في عام ٢٠٠٥، حيث تحسَّن النمو في القطاعين الزراعي والصناعي بسبب أحوال الطقس المواتية التي دعمتها تحسينات طرأت على الصادرات والأسواق المحلية في آن معا. وأعمال الإغاثة الأولية التي تلت مأساة تسونامي التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تجاوزتها جهود الإعمار والتعمير الطويلة الأجل.

ويمكن تعزيز النفقات المصروفة على هذه الأعمال بفضل تحسُّن العائدات المتولدة في قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتبعاً لذلك، يُتوقع أن يرتفع معدل النمو لعام ٢٠٠٦.

١٦ - وما برحت أسعار الطاقة المرتفعة تدعم أداء جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك، فإن الاقتصاد غير النفطي والزراعة يقدمان أيضا مساهمات هامة، حيث أصبح القطاع الخاص أكثر نشاطا في الاقتصاد. أما اقتصاد تركيا، فقد تباطأ بشدة في عام ٢٠٠٥ بشكل رئيسي نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، التي خلقت عدم يقين كبير بالنسبة للمستثمرين والأُسر، على السواء.

١٧ - وعلى نطاق المنطقة دون الإقليمية، تم الحفاظ على الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال ضبط الميزانية واتباع سياسات نقدية حصيفة، ولو أن ضغط الأسعار عاد إلى الظهور في تركيا. بيد أن الزيادة في التضخم في باكستان وسري لانكا كانت كبيرة (تزيد عن ٤ نقاط مئوية) في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٤. وقد زاد ارتفاع أسعار النفط وزيادة الواردات من عجز الحسابات الجارية في المنطقة دون الإقليمية. ومع وجود احتياطي مريح، بقيت أسعار الصرف مستقرة، بيد أن الحاجة تدعو إلى إدارة حصيفة للاقتصاد الكلي لمنع العجز من أن يصبح مشكلة.

١٨ - وعلى مدى الأشهر الإثني عشر التالية، لا بد أن تكون الأولوية الأولى هي احتواء الضغوط التضخمية في مواجهة ارتفاع أسعار النفط. فالجمع الحصيف بين السياسات المالية والنقدية يمكن أن يساعد في الحد من الزيادة في الأسعار للمستهلكين. وبعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية التي تشهد نموا سريعا في الناتج تشهد أيضا ازدهارا في تقديم الائتمانات. فمن المهم البقاء على حذر بالنظر إلى أن احتواء الازدهار في تقديم الائتمانات يتطلب تعزيز رقابة النظام المصرفي والتمحيص الدقيق في الاقتراض الشخصي واقتراض الشركات، إن كان القصد تجنب مشكلة القروض العاطلة في المستقبل.

١٩ - وفي المنطقة دون الإقليمية ككل، ينصب التركيز من جديد على تطوير الهياكل الأساسية المادية بقصد التغلب على نواحي النقص في الماضي وتسريع النمو في المستقبل. فمعظم البلدان أدركت أنه ليس لديها هياكل أساسية مادية كافية لتحسين الاستثمارات الخاصة والنمو الاقتصادي السريع المستدام. وعلى سبيل المثال، فالتوسع السريع في الناتج لا يقابله توسع في مجال النقل والموانئ والطاقة والمياه، وهذا ما يُسهم في إحداث ثغرة متعاظمة بين العرض والطلب. ومن منظور دون إقليمي هناك إمكانيات كبيرة بالنسبة للتجارة المفيدة لجميع الأطراف في موارد الطاقة والمياه لإيجاد ممرات نقل جديدة وتحسين الموجود منها ولتدعيم كفاءة النقل وخدمات تسهيل التجارة.

٢٠ - وقد انخفض النمو الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا دون الإقليمية في عام ٢٠٠٥، بعد أداء جيد بشكل غير عادي في عام ٢٠٠٤، عندما كان الطلب العالمي القوي على الصناعات التحويلية وخاصة المنتجات الالكترونية ومنتجات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يشكل دافعا لتحقيق النمو. ورغم تضاعف أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ واستمرارها في الارتفاع في عام ٢٠٠٥، لم تشهد المنطقة أي زيادة ملحوظة في ضغط الأسعار حتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٥. فالاستخدام الواسع النطاق لإعانات دعم النفط قد غطى انتقال آثار ارتفاع أسعار النفط إلى تكاليف السلع النهائية. ولكن تولّد عن هذا عبء مالي ثقيل جعل من غير المستطاع الاستمرار في تقديم الإعانات وذلك منذ منتصف عام ٢٠٠٥. ولذلك شرعت بلدان كثيرة في تصفية إعانات دعم النفط، ونتيجة لذلك، يحتمل أن يأخذ التضخم في الصعود في عام ٢٠٠٦. وبصورة عامة، يمكن توقع أن تؤثر السياسات المتعلقة باستجابة البلدان لإعانات دعم النفط على مدى التضخم.

٢١ - ويتوقع للنمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية أن يتسارع في عام ٢٠٠٦، بالنظر إلى أن الانتعاش الدوري للطلب على أشباه الموصلات ومنتجات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أخذ يتسارع ويساعده في ذلك استمرار النمو في اليابان والولايات المتحدة. وداخل المنطقة دون الإقليمية، تتنبأ ماليزيا وفييت نام، وهما المصدرتان الصافيتان للنفط في المنطقة، بازدياد الواردات وهذا القطاع سيستفيد من ارتفاع أسعار النفط.

٢٢ - وقد ضُيقت السياسات النقدية في مواجهة ازدياد الضغوط التضخمية التي حدثت بعد الربع الثاني من عام ٢٠٠٥؛ ويتوقع أن يستمر هذا الموقف الأكثر شدة طوال عام ٢٠٠٦. ومع افتراض أن أسعار النفط لن ترتفع كثيرا عن مستوياتها في عام ٢٠٠٥، فإن التضخم بوجه عام في المنطقة دون الإقليمية ينبغي أن يهبط هامشيا في عام ٢٠٠٦. وارتفاع معدلات الفائدة، التي تساعدها درجة من التحسن في أسعار الصرف بالنسبة لبعض العملات في المنطقة دون الإقليمية، يُتوقع أن يُعوض جزئيا عن ارتفاع أسعار النفط والواردات الأخرى المحسوبة بالدولار. كما يُتوقع للسياسة المالية في المنطقة أن تكون حيادية بوجه عام، ولو أنه يتوقع أن تستمر تايلند في استعمال قدر معتدل من الحفز المالي في عام ٢٠٠٦.

٢٣ - وقد تسارع النمو الاقتصادي في اليابان في عام ٢٠٠٥؛ وتشهد اليابان الآن انتعاشا في الاستهلاك الخاص، الذي يعززه ارتفاع نفقات الاستثمار من قِبل الشركات. وكان هذا بشكل أساسي نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي نُفذت في قطاعي المصارف والشركات، مما حسَّن أيضا من إمكانية الربح في كلا القطاعين. بيد أن مشكلة الانكماش ما برحت تؤثر في شعور المستهلكين في اليابان، في حين أن الطابع العام لسياسات الاقتصاد الكلي تعتوره

ديون البلد العامة الضخمة. ويُتوقع أن تساعد السياسات النقدية الخاسرة في إنهاء الانكماش في عام ٢٠٠٦. بيد أن التوحيد المالي يبدو أنه بعيد إلى حد ما ويُحتمل أن يولد عدم يقين إزاء القوة الفعلية للطلب المحلي وأثر ارتفاع معدلات الفائدة في النتيجة المالية الإجمالية.

٢٤ - وفي البلدين المتقدمي النمو الآخرين في المنطقة، وهما استراليا ونيوزيلندا، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي قليلا في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٤ لكنه ما برح قريبا من اتجاهه الطويل الأمد، بالنظر إلى أن نمو الصادرات المتين قد قابله جزئيا ضعف في الطلب المحلي. ويُحتمل أن يؤدي حدوث انخفاض حاد في الطلب المحلي واستمرار رواج الواردات في عام ٢٠٠٦ إلى زيادة تباطؤ اقتصاد نيوزيلندا. وعلى النقيض من ذلك، فإن استمرار القوة في الصادرات وارتفاع أسعار السلع، إلى جانب الضغط على طلب الواردات، يُحتمل أن يعيد هذا اقتصاد استراليا إلى اتجاه نموه في الفترة الأخيرة الذي يزيد عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. والوضع المالي لكلا البلدين ما برح قويا بالنظر إلى إيراداتهما القوية نسبيا من الضرائب. وفي استراليا، تحقق فائض مالي رغم تخفيض الضرائب بشكل ملموس. وما برح كلا البلدين حذرين بشأن تزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة والإنتاج بوجه عام ونشوء قيود على القدرات. وما برحت معدلات الفائدة مستقرة: إذ أن الارتفاع الأخير في استراليا حدث في آذار/مارس ٢٠٠٥ وفي نيوزيلندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، ما برح تضخم الأسعار للمستهلك ضمن النطاق المستهدف للمصارف المركزية في هذين البلدين.

٢٥ - ما برحت أستراليا ونيوزيلندا تواجهان مشكلة عجز كبير في الحسابات الجارية: حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا وما يزيد عن ٧,٥ في المائة في نيوزيلندا. وتمويل هذه الثغرة ليس مسألة سياسة هامة بحد ذاتها، ولكنه يحبط حرية المناورة بالنسبة للبلدين كليهما فيما يتعلق بالسياسات النقدية لأنه ينشئ حدا أدنى لا تستطيع معدلات الفائدة أن تتجاوزه. وفي حين يعمل عدد من العوامل المؤثرة المؤقتة على زيادة أو تقليص العجز في الحسابات الجارية، مثل إعادة الأجانب إيرادات استثماراتهم إلى أوطانهم، و التقلبات في أسعار السلع، ووفود السياح، فإن عدم وجود مدخرات محلية هو السبب الأساسي في خلل الحسابات الجارية في كلا البلدين.

٢٦ - وبين أقل البلدان نموا في المنطقة، ما برح اقتصاد بنغلاديش يشهد نموا ثابتا في السنوات الأخيرة. ويُتوقع تسارع طفيف في النمو في عام ٢٠٠٦، ويساعد في ذلك إلى حد ما أعمال التشييد المتصلة بالفيضانات والمحاصيل الوفيرة. وقد تجلى النمو الثابت في الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش في تقدم ملحوظ في الجبهة الاجتماعية ويتجلى ذلك في تحسُّن

مستوى البلد ليصبح ضمن فئة البلدان المتوسطة النمو في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نيبال، تباطأ النمو في عام ٢٠٠٥ بسبب الأداء الضعيف في كل من القطاعين الزراعي وغير الزراعي. ويعزى تباطؤ النمو في الزراعة إلى قساوة الطقس في الدرجة الأولى كما سببت المنازعات الداخلية في البلد تباطؤا في الاقتصاد الأوسع نطاقا. وإذا ما بقي التحسن في الطقس ثابتا، فيتوقع أن يعود النمو في عام ٢٠٠٦ إلى الاتجاه الذي اتخذه في الفترة الأخيرة. وفي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، ظل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ثابتا بشكل عام في عام ٢٠٠٥، لكن ضغوط الأسعار تعاظمت. أما التوقعات بالنسبة لسنة ٢٠٠٦ فتشير إلى استمرار هذه الاتجاهات يصاحبها انخفاض في معدلات التضخم.

٢٧ - ورغم التقدم المحرز مؤخرا، ما برح الفقر منتشرا في معظم أقل البلدان نموا في المنطقة. ولذلك تحتاج الحكومات إلى منح الأولوية إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع مستديم. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي مضاعفة متوسط مستوى المعيشة الأسرية بالسرعة الممكنة، بالنظر إلى أن متوسط مستوى الاستهلاك الفردي في القطاع الخاص منخفض جدا. فالمطلوب هو أكثر من مجرد تحقيق توسع في الناتج المحلي الإجمالي. ويجب أن يقوم النمو الاقتصادي على أساس تراكم رأس المال والمهارات ونمو الإنتاجية وتوسيع نطاق سبل المعيشة المستدامة وتوليد فرص عمل توسع إمكانيات الاستهلاك لدى الأسر والأفراد. وفي حين يكتسب النمو الاقتصادي أهمية قصوى بالنسبة للحد من الفقر في أقل البلدان نموا، فإن عدم المساواة والاستبعاد لا يمكن تجاهلهما. كما أن إعادة توزيع الأصول والدخل بقصد توسيع نطاق الكفاءة أمر هام من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم والحد من الفقر في حالات انتشار ظاهرة الفقر.

ثانيا - مسائل السياسات والتحديات

ألف - أسعار النفط

٢٨ - تضاعفت أسعار النفط منذ بداية عام ٢٠٠٤ وبلغت ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٢. ورغم ارتفاع أسعار النفط ليس هناك أي إشارة بعد إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي وذلك لثلاثة أسباب رئيسية. أولا، كان الدافع الرئيسي وراء ارتفاع أسعار النفط هو الطلب العالمي الشديد، لا انقطاع الإمدادات كما حدث في الماضي. والأثر السيئ في النمو هو أقل كثيرا في ارتفاع الأسعار المدفوع بزيادة الطلب منه في ارتفاع الأسعار الناجم عن انقطاع الإمدادات. ثانيا، إن التضخم وتوقعات التضخم هي أشد انخفاضا في جميع أنحاء

العالم، بالمقارنة بالتوقعات التي حدثت وقت حدوث الصدمات النفطية السابقة. وأخيرا، فإن كثافة استهلاك وإنتاج النفط، ولا سيما في البلدان النامية المتوسطة الدخل، هي أكثر انخفاضا بشكل ملموس مما كانت عليه في عقد الثمانينات.

٢٩ - ورغم هذه المسائل، ولأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعتمد إلى حد كبير على النفط، ما برحت المنطقة معرضة لحدوث زيادة كبيرة في أسعار النفط في عام ٢٠٠٦. وتحتاج البلدان المستوردة للنفط الصافية إلى اتخاذ خطوات للتكيف مع هذا الاحتمال، وذلك للتخفيف من الآثار الاجتماعية السيئة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وللتصدي لهذه الآثار السلبية في الاقتصاد الكلي. وقد افترضت الدراسة أنه بالنسبة لعام ٢٠٠٦، ستستمر أسعار النفط في التقلب في نطاق ٥٠ دولارا - ٥٥ دولارا. بيد أن هناك مخاوف من أن تجنح أسعار النفط إلى التصاعد حتى ١٠٠ دولار للبرميل خلال السنوات الأربع القادمة.

٣٠ - ولتبسيط النظام الحالي للإعانات ما يبرره بشكل واضح، ولا سيما عندما لا تحمي هذه الإعانات الفئات المقصودة. وتستطيع الحكومات الشروع في إلغاء الإعانات تدريجيا بالنسبة لأنواع الوقود التي لا يستعملها الفقراء على نطاق واسع. فإعانات دعم وقود الديزل، مثلا، ولو أنه واسع الانتشار في المنطقة، لا تفيد الفقراء مباشرة كما تفيدهم مثلا إعانات دعم غاز البترول المسيل أو الكيروسين. والنهج الأفضل سيكون في الاستعاضة عن إعانات دعم النفط بوسائل مباشرة تستهدف الدخل وتفيد الفقراء.

٣١ - وتعاني أقل البلدان نموا من نقاط ضعف كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط. فلهذه البلدان مصادر بديلة محدودة للتمويل تحميها من وقوع زيادة مؤقتة في عجز ميزان مدفوعاتها بسبب ارتفاع أسعار النفط. ولذا، يتعين على المؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدة المالية، أو ترتيب ذلك، لأقل البلدان نموا كما حدث في عقد السبعينات عن طريق مرفق النفط التابع لصندوق النقد الدولي.

٣٢ - ويتعين أيضا على مصدري النفط الصافين في المنطقة، مثل بلدان آسيا الوسطى، إلى التكيف مع ارتفاع أسعار النفط. وينبغي أن يكون التركيز على كيفية إدارة مكاسب النفط بكفاءة دون تعريض استقرار الاقتصاد الكلي القصير الأجل للخطر، بالنظر إلى احتمال وجود ضغط يرفع من أسعار الصرف الفعلية.

٣٣ - وينبغي للبلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط كليهما إلى وضع سياسة استجابة طويلة الأجل للحد من الاعتماد على النفط، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز حفظ الطاقة. ومن التدابير التي أثبتت فعاليتها في مختلف الأطُر الترشيد في تحديد أسعار الطاقة، وزيادة وعي الجمهور لخيارات الطاقة البديلة، وتحسين الأنظمة لضمان مستوى أدنى لكفاءة

الطاقة، وتقديم حوافز مالية للحد من استهلاك الطاقة، وتطبيق هذه التدابير بشكل أوسع نطاقا ينبغي تعزيزه في المنطقة على سبيل الأولوية.

باء – أوجه الاختلال في المدفوعات الخارجية

٣٤ – يشكل اتساع نطاق أوجه الاختلال في الحسابات الخارجية للنظم الاقتصادية الرئيسية في العالم خطرا اقتصاديا كبيرا بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ''إيسكاب'' في عام ٢٠٠٦. فالتعاظم الشديد الخطر في هذا الخلل يمكن أن يخلق اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية الدولية ويسبب عدم استقرار كبير في أسعار الصرف لا يتعلق بالدولار فحسب بل ربما بعملات عديدة في المنطقة. فهذه الظواهر سيكون لها أيضا أثر سلبي في الاقتصاد الإقليمي بجعل كلا المستهلكين والمستثمرين أكثر ابتعادا عن المخاطرة وأكثر احتمالا لأن يوجهوا مدخراتهم نحو العقارات والمعادن الثمينة، حتى إلى درجة أكثر مما هي عليه الآن.

٣٥ – ولا يوجد غير نطاق محدود للعمل لمعالجة هذه المشكلة على المستوى الوطني. فعلى المستوى الإقليمي أو الدولي، يتمثل أحد النهج التي يمكن اتباعها في التركيز على أوجه الاختلال في الحسابات الجارية بحد ذاتها. ولما كان العجز لدى أحد البلدان هو الفائض لدى بلد آخر، يمكن أن تكون إحدى سياسات الاستجابة هي جعل أسعار العملات ترتفع في البلدان ذات الفائض وتخفيض قيمتها في البلدان ذات العجز. ونتيجة لهذا، ستحسن البلدان ذات العجز من قدرتها التنافسية في مجال الصادرات وبذا تحسن من توازن حساباتها الجارية. والعكس صحيح بالنسبة للبلدان ذات الفائض. بيد أن استجابة كهذه قد لا تكون فعالة لأن المرونة في أسعار السلع المتبادلة دوليا تجنح إلى أن تكون محدودة في الأجل القصير كما أن اختيار المستهلك لا يعتمد على مسألة السعر فحسب. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات في أسعار الصرف ليست مجرد مسألة أمر إداري يصدر اعتباطا.

٣٦ – والنهج الأنسب في السياسات سيكون في اعتبار خلل في الحسابات الجارية انعكاسا للاختلال الهيكلي بين المدخرات والاستثمارات المحلية. فالبلدان ذات المدخرات المفرطة بالمقارنة باستثماراتها تجنح إلى التمتع بفائض في الحسابات الجارية. والعكس صحيح بالنسبة للبلدان ذات المدخرات المنخفضة. ولذلك فإن تدارك الخلل يتطلب استثمارات أعلى في البلدان ذات الفائض ومدخرات أعلى في البلدان ذات العجز، وفي الولايات المتحدة بوجه خاص، بيد أن رفع مستويات المدخرات والاستثمارات بشكل ملموس لا يمكن فعله في الأجل القصير.

٣٧ - وبالنظر إلى الآثار السلبية الواسعة الانتشار المترتبة على حدوث تعاظم مفاجئ واسع النطاق في أوجه الاختلال في الحسابات الجارية العالمية إذا ما تُرك ذلك للأسواق المالية وحدها، فإن ثمة حاجة أيضا إلى وجود استجابة إقليمية منسقة، إن لم تكن استجابة عالمية. فبدلا من محاولة تصحيح الخلل الذي قد يؤدي إلى تقلصات حادة في الاقتصاد الإقليمي أو العالمي الأوسع نطاقا، فإن الحل الأكثر فعالية هو العمل بدأب لاعتماد نهج متوازن على المدى المتوسط، مع إدخال تعديلات على أسعار الصرف عبر فترة من الوقت وضمن إطار إقليمي متفق عليه.

٣٨ - وضمن إطار كهذا، تحتاج البلدان ذات الفائض في الحسابات الجارية في المنطقة إلى أن تعزز الاستثمار بشكل ملموس في نظمها الاقتصادية. وهناك نطاق واضح من أجل زيادة الاستثمار في المنطقة، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة الهائلة إلى استثمارات جديدة في الهياكل الأساسية، المادية والاجتماعية في آنٍ معا.

جيم - الأثر المترتب على ارتفاع معدلات الفائدة

٣٩ - المسألة الهامة التي يتعين أن تعالجها النظم الاقتصادية في المنطقة في عام ٢٠٠٦ هي الأثر السلبي المحتمل في النمو الذي يمكن أن يترتب على مجموعة من السياسات المالية والنقدية تكون أكثر صرامة. وعلى مدى عدة سنين، ما برحت بلدان كثيرة تتبع سياسة تسوية ميزانياتها بغية تخفيض العبء المتزايد من الديون العامة وإتاحة حيز أكبر لنشاط الاستثمارات الخاصة. وقد أسفرت الضغوط التضخمية التي سببتها أسعار النفط المرتفعة عن تضييق السياسات النقدية ورفع معدلات الفائدة عبر المنطقة، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات الجديرة بالملاحظة. ومع تعزيز آثار تسوية الميزانية الطويل الأمد، وبخاصة في البلدان التي تحقق فيها ذلك من خلال تخفيض النفقات الحكومية بدلا من تحسين إيرادات الضرائب، لا بد لارتفاع معدلات الفائدة من أن يؤثر في سرعة النشاط الاقتصادي. بلى، فثمة خطر معين في البلدان التي أدى فيها انخفاض أسعار الفائدة إلى نمو قوي في الاستهلاك الخاص الممول من الديون فخلقت خلخلة في الأرصدة.

٤٠ - وفي هذا الصدد، لا بد لارتفاع أسعار الفائدة من أن يثبت أنه أقل ضررا بالنمو الاقتصادي من إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، وبخاصة في البلدان النامية الأكثر فقرا حيث النفقات الحكومية الإنمائية غالبا ما تكون أساسية بالنسبة لسرعة التنمية. بيد أنه في البلدان النامية الأكثر غنى التي تكون فيها معدلات الفائدة الفعلية عالية، يمكن أن تسفر زيادة أخرى ملموسة عن هبوط مفاجئ في الاقتصاد من خلال سقوط حاد في أسعار الأرصدة. ولذلك، فإن التحدي في السياسة هو الجمع بحصافة بين السياسات المالية والنقدية بقصد

ضمان تحقيق نمو ثابت في النواتج عبر فترة الأشهر الـ ١٢ – ١٨ التالية. فمعظم المستثمرين يقدرون إمكانية التنبؤ في السياسات؛ ولذلك ينبغي للحكومات وضع سيناريو متوسط الأجل بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونواتج الميزانية وميزان المدفوعات، وذلك من خلال عملية تشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

دال – أنفلونزا الطيور

٤١ – أنفلونزا الطيور هي إصابة فيروسية تؤثر في الدرجة الأولى في الطيور لكنها تؤثر أحيانا في الثدييات، بما فيها البشر. وحتى فترة حديثة العهد، أثر الانتشار الحالي لأنفلونزا الطيور بشكل رئيسي في الدواجن في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وبين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٦، حدثت ١٦١ إصابة بين البشر في المنطقة أسفرت عن وفاة ٨٦ شخصا. ولا يوجد حاليا لقاح لحماية البشر من أنفلونزا الطيور.

٤٢ – وتتراوح تقديرات الوفاة لو حدث وباء عالمي لأنفلونزا الطيور الممرضة بين ٥ ملايين نسمة و ١٥٠ مليون نسمة. وتشير تقديرات متحفظة إلى أن الخسارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي من جراء حدوث وباء يمكن أن تصل إلى ٢٠٠ بليون دولار في ثلاثة أشهر فقط، وفي أسوأ الاحتمالات يمكن أن ينهار الاقتصاد العالمي إلى حالة ركود. وقد بلغت تكاليف العمل على منع انتشار هذا المرض على نطاق واسع حتى الآن حوالي ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أنه في حال ظهور هذا المرض على شكل وباء ينطوي على انتقال العدوى من إنسان إلى إنسان، فإن هذه الأنفلونزا لا بد أن تسبب خللا هائلا في الحياة اليومية من خلال عمليات حجر صحي واسعة النطاق وفرض قيود على السفر كما تفرض عبئا هائلا على ميزانيات الصحة العامة.

٤٣ – وبالنظر إلى هذه الأخطار، هناك حاجة ماسة إلى تأهب جماعي في المنطقة ينطوي على تكديس المؤن الطبية واتخاذ إجراءات مشتركة بشأن تدابير الرقابة الممكنة، مثل القيود المفروضة على السفر، وذلك لتقليل انتشار المرض إلى الحد الأدنى. ومن المهم أيضا من ناحية فعالية التكاليف تركيز الموارد والإجراءات على مكافحة المرض في مصدره قبل أن يتحول إلى عدوى أسرع انتشارا.

هاء – التحدي الدائم المتمثل في الفقر

٤٤ – رغم أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما برحت تنمو اقتصاديا بشكل أسرع من معظم أصقاع العالم طوال عقدين من الزمان أو أكثر، فإن القضاء على الفقر ما برح أهم التحديات التي تواجهها. ولمعالجة مشكلة الفقر، من المهم تذكر أن النمو الاقتصادي السريع

لا يزال أضمن طريق للحد من الفقر المتصل بالدخل ومن الفقر غير المتصل بالدخل، على حد سواء. فالنمو الاقتصادي السريع يوفر فرص العمالة في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الاقتصاد ويولد موارد للقطاع العام. وبهذه الطريقة، يمكن أن تعالج مسائل الفقر غير المتصل بالدخل، مثل عدم كفاية المنافع العامة، من قبيل التعليم والصحة والنقل والإسكان، أو رداءة نوعيتها، معالجة مجدية.

٤٥ - بيد أن النمو السريع وحده قد لا يكون كافيا. إذ يبدو أن النمو وحده في فرص العمل والدخل في البلدان التي ينتشر فيها الفقر، لن يكون له أثر إيجابي في الفقر غير المتصل بالدخل. وفي حالات كهذه، تحتاج الحكومات المعنية إلى التدخل لجعل عملية النمو أكثر إنصافا وذلك عن طريق توسيع توفير نطاق المنافع العامة والوصول إليها، ولا سيما من أجل الفقراء وعن طريق الفقراء.

٤٦ - فالنمو غير المنصف هو مسألة هامة في كثير من النُظم الاقتصادية الصغيرة، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجُزرية في المحيط الهادئ. ففي هذه النظم الاقتصادية، يمكن أن تتقوض الجهود الوطنية بشدة بسبب ندرة الموارد المالية وغير المالية وأن يزيدها البُعد المادي انحسارا، كما هو حال البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. ففي هذه البلدان، وبدون معونة ودعم إقليميين بل ودوليين، على النحو المتوخى في الاتفاق العالمي المتعلق بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التوقعات فيما يتعلق بتحقيق نمو مستدام طويل الأجل، وبالتالي الحد من الفقر، هي جد محدودة. وفي هذا السياق الواسع النطاق، تغدو عملية انتقال العمال المؤقتة للعمل بعقود في الخارج خيارا ينطوي على إمكانيات كبيرة بالنسبة للحد من الفقر.

واو - الحوالات المالية

٤٧ - كان من شأن الحوالات المالية التي يُرسلها المهاجرون والعمال المؤقتون المستخدمون بعقود في الخارج إلى أسرهم أن ساعدت إلى حد كبير في رفع مستوى معيشة بعض شرائح المجتمع الأكثر فقرا في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. فالبلدان ذات المستويات العالية في البطالة وذات فرص العمل المحدودة في القطاع الرسمي يمكن أن تتبع المثال الذي وضعته الفلبين وتعزز بشكل منظم تصدير العمال المؤقتين في إطار استراتيجية وطنية للتنمية والحد من الفقر.

٤٨ - وبالمثل، فإن البلدان التي تواجه نقصا عاما في العمال أو نقصا في الأشخاص ذوي المهارات المحددة ينبغي أن تنظر بجدية في السماح للعمال المهاجرين بالعمل بشكل قانوني في نُظمها الاقتصادية دون الخوف من التعرض للمضايقة.

زاي – جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

٤٩ – اختُتم المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في منطقة الإدارة الخاصة لهونج كونج في الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، باعتماد إعلان وزاري واسع النطاق. ومن العناصر الجديدة في الإعلان ما يلي:

- وقف جميع إعانات الصادرات الزراعية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وذلك من خلال الإلغاء التدريجي لعدد كبير من الإعانات بحلول نهاية النصف الأول من فترة التنفيذ، وكذلك وقف جميع إعانات صادرات القطن من جانب البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٦.

- بالنسبة للوصول إلى الأسواق غير الزراعية، خَفض التعريفات المرتفعة بشكل أشد من خفض التعريفات المنخفضة، وهو ما سيؤدي إلى هيكل تعريفات أكثر انسجاما (اتساقا) بالنسبة لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

- الوصول بدون جمارك وبدون تحديد حصص ”على أساس دائم“ من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بذلك، وذلك بالنسبة لـ ٩٧ في المائة على الأقل من الصادرات (على النحو المحدد في مستوى بند التعريفة) من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٣٢ التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وذلك بحلول عام ٢٠٠٨ أو في موعد لا يتجاوز بدء فترة التنفيذ. بيد أن أكثر المنتجات احتمالا لأن تندرج تحت فئة الـ ٣ في المائة هي المنتجات ذاتها التي تتنافس فيها أقل البلدان نموا أشد منافسة والتي بالنسبة لها ستجني أكبر المكاسب من الوصول غير المقيد إلى أسواق الدول المتقدمة: وهي منتجات الأنسجة والملابس من أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ التي ستبرز بشكل واضح في هذه الفئة. ورغم هذه النواحي المثيرة للقلق، فإن هذا التدبير يمثل خطوة إلى الأمام بشأن مسألة ما برحت في جدول الأعمال طوال أكثر من عقد من الزمن.

- تكثيف المفاوضات المتعلقة بالطلب – العرض في الخدمات، الذي ما برح الأسلوب الرئيسي في التفاوض، بُغية ضمان وجود التزامات كبيرة. ومن المقرر تقديم جولة ثانية من العروض المنقحة بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، في حين من المقرر إنجاز مشروع جدول الالتزامات في الخدمات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٠ – وفي حين يعيد الإعلان الأمور إلى نصابها بالنسبة لجولة الدوحة، هناك مسألة ذات أهمية أساسية وهي ما إذا كان الإعلان بتضمن وعدا بأن تصحح جولة الدوحة في نهاية المطاف العجز الإنمائي في جولة أوروغواي. والتحدي الرئيسي الذي يواجه أعضاء اللجنة

''إسكاب'' وأعضاءها المنتسبين بشأن عام ٢٠٠٦ هو كيفية إنعاش جدول أعمال الدوحة للتنمية.

٥١ - ومن المحتمل أن تواجه النُظم الاقتصادية النامية في منطقة لجنة ''إسكاب'' تحديا في الأشهر القادمة كي تقدم تنازلات ذات قيمة تجارية بحيث تبقى البلدان المتقدمة ملتزمة بهذه العملية. ومن ثم، فإن التحدي الذي تواجهه النظم الاقتصادية المعتمدة على التجارة في المنطقة هو كيف يمكنها استغلال ديناميات التبادل التقليدي لمنظمة التجارة العالمية بقصد التحرك إلى الأمام نحو توقعاتها المتعلقة بالوصول إلى الأسواق. وفي الوقت ذاته، تدعو الحاجة إلى دفعة أولية من المنطقة لفتح قطاع الخدمات، والجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب مُصدر أو مصدرين اثنين من هذه المنطقة يتسمان بدينامية متواصلة، ستكون جديرة بتقديم مزيد من الدعم من جانب النظم الاقتصادية النامية الأخرى في المنطقة.

ثالثا - مسائل البطالة الناشئة في المنطقة: مواجهة التحديات

٥٢ - ازداد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في شرق آسيا من ٤ ملايين نسمة في عام ١٩٩٢ إلى ٩ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٢، في حين ازداد العدد في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٥,٥ مليون نسمة إلى ١٤,٦ مليون نسمة. وازداد مجموع العاطلين عن العمل بمقدار ٧ ملايين نسمة في جنوب آسيا عبر الفترة ذاتها. وازداد معدل البطالة من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ في شرق آسيا ومن ٤,١ في المائة إلى ٦,٤ في المائة في جنوب شرق آسيا. وقد شهدت منطقة جنوب آسيا زيادة في معدل البطالة من ٤ في المائة إلى ٤,٨ في المائة خلال الفترة ذاتها. وظاهرة العمالة الناقصة، ولا سيما في المناطق الريفية، هي أكثر انتشارا من البطالة ذاتها، ومما يدعو إلى الأسف، أن المنطقة تُأوي أيضا ما يقدر بـ ١٢٧ مليون نسمة أو ٥٢ في المائة من أصل ٢٤٦ مليون نسمة في العالم من الأطفال العمال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة.

٥٣ - وعلى مدى سنين، تحول الهيكل الاقتصادي للمنطقة نحو العمالة في الصناعات التحويلية والخدمات مبتعدا عن الزراعة. بيد أن نصيب العمالة في القطاع الزراعي إزاء العمالة الإجمالية، ولا سيما في النُظم الاقتصادية الكبيرة، ما برح عاليا. وفي بلدان كثيرة، ما برح الاقتصاد الريفي غير الرسمي يقدم معظم فرص العمل؛ بيد أن هذا العمل يجنح إلى تفضيل العمال الذكور. كما أسفر الهيكل المتغير للاقتصاد الإقليمي عن توسيع الثغرة في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة.

٥٤ - وهناك سببان رئيسيان لارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة: أولا، ارتفاع معدل نمو اليد العاملة. فقد نما بمقدار ٢,٤ في المائة في السنة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وبمقدار ٢,٢ في المائة في جنوب آسيا خلال العقد الماضي، وذلك بسبب عدة عوامل هي: ارتفاع معدلات الولادة، وزيادة في معدلات المشاركة النسائية، وتمديد سن العمل. وثانيا، لم تكن السرعة في إيجاد فرص العمل مواكبة للنمو في اليد العاملة. وبالإضافة إلى هذا، انخفض الطلب على اليد العاملة، نتيجة للتغير التكنولوجي والتقليص الكبير الذي طرأ على العمالة في القطاع العام في أعقاب الخصخصة.

٥٥ - وهناك الآن قلق واسع النطاق من أن بلدانا كثيرة في المنطقة تحقق نموا عاليا في الناتج على حساب توليد فرص للعمل. فالنمو في البطالة حاصل، ولا سيما في النظم الاقتصادية السريعة النمو حيث جنح معدل البطالة إلى الارتفاع مؤخرا.

٥٦ - ويكسب قسم كبير من المستخدمين في المنطقة أجورا تافهة. أما نصيب الفقراء العاملين الذي يقاس باكتسابهم أقل من دولارين في اليوم (كما هو محدد من حيث تعادل القوة الشرائية) باعتباره جزءا من نصيب العمالة الإجمالية فقد بلغ ٨٨ في المائة في جنوب آسيا في عام ٢٠٠٣ و ٥٩ في المائة في جنوب شرقي أسيا و ٤٩ في المائة في شرق آسيا. وتدل هذه الأرقام على أن الأكثرية الساحقة من الأشخاص المستخدمين في هذه المناطق دون الإقليمية يكسبون أجورا تزيد قليلا عن خط الفقر، الذي يعادل دولارا واحدا في اليوم. ونتيجة لذلك، فإن الاحتمال كبير جدا من أن يقع الفقراء العاملون فريسة لصدمات داخلية أو خارجية وأن يتزلقوا إلى مستوى الفقر المدقع.

٥٧ - وتتركز البطالة في المنطقة بشدة بين الشباب. على سبيل المثال، وفي حين بلغ معدل البطالة الإجمالي في المنطقة حوالي ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، فإن معدل البطالة بين الشباب تراوحت بين ٧,٥ في المائة في شرقي أسيا و ١٧,١ في المائة في جنوب شرق آسيا وقد ازداد هذا المعدل إلى أكثر من الضعف في جنوب شرق أسيا، وذلك من أقل من ٥ ملايين نسمة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠,٥ مليون نسمة تقريبا في عام ٢٠٠٤. وكان في جنوب آسيا النصيب الأكبر من الشباب العاطلين عن العمل، فبلغ عددهم ١٤,٥ مليون نسمة تقريبا في عام ٢٠٠٤.

٥٨ - وتحسين أداء أسواق العمالة هو ذو أهمية حيوية بالنسبة لمعالجة مشكلة البطالة. ففي القطاع غير الرسمي، تكون أسواق العمل في المنطقة متشددة بشكل مفرط بسبب عدم إمكانية نقل الاستحقاقات التقاعدية والتدريب المحدد بالمؤسسة، وأنظمة التسريح الصارمة. وإدخال خطط تقاعدية ومعاشات تقاعدية تكون أكثر مرونة وتقوم على المساهمة، وتوفير

معايير دنيا من التعليم والمهارات التقنية، والتخفيف من صرامة أنظمة الاستخدام والتسريح، إلى جانب تحسين حماية الدخل بالنسبة للعمال المفصولين عن العمل على المستوى الاجتماعي، كل ذلك يمكن أن يساعد في معالجة هذه المسائل.

٥٩ - وانخفاض مستوى التعليم وعدم الانسجام بين التحصيل الدراسي والمهارات التي يطلبها القطاع الخاص هما سببان رئيسيان للبطالة. فالعمال الذين يتمتعون بأكثر من مستوى أدنى من التحصيل الدراسي يبدون أحسن حالا في التدريب أثناء العمل، واختبار المهارات والتقييم، مما يزيد من إمكانية استخدامهم ومن توقعات فرص العمل بالنسبة لهم.

٦٠ - والتعليم الإلزامي حتى سن محددة يمكن أن يساعد في معالجة المسألة المعقدة المتمثلة في عمل الأطفال. فحيث تكون البطالة مرتفعة بين النساء أو يكون معدل مشاركة النساء منخفضا يمكن أن تساعد الإصلاحات التعليمية في الخروج من هذه الحلقة المفرغة عن طريق توفير بيئة اجتماعية - ثقافية أكثر إنجابية بالنسبة للنساء كي يتلقين التعليم ويحسن إنتاجيتهن ويساعدن في القضاء على التمييز ضد المرأة في الأجور والعمالة.

٦١ - وبرامج التدريب الحرفي في كثير من البلدان النامية في المنطقة لا تبدو أنها تتلقى دعما تقنيا وعمليا قويا رغم العائدات المرتفعة المحتملة من هذه البرامج. وهناك أسباب كثيرة لهذا، مثل أن المدربين تعوزهم معرفة صناعية حديثة العهد وأن المعلمين يعوزهم الاحتراف في وضع المناهج الدراسية. وتكون برامج التدريب فعالة أكثر ما تكون عندما تستهدف بشكل محكم وعندما تكون ضيقة النطاق، مع عنصر قوي ''للتدريب أثناء العمل''، وعندما تكون هذه البرامج مرتبطة بالصناعة.

٦٢ - وإجراءات التدخل لتحسين إمكانية استخدام الشباب ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في تنفيذ السياسات الرامية إلى تنشيط العمالة - السوق والإصلاحات التعليمية. وتحتاج البرامج التي تسهل الدخول إلى العمالة - السوق إلى استهداف الشباب قبل دخولهم سوق العمل الرسمي بوقت طويل. والإرشاد الوظيفي وإسداء المشورة وتوفير المعلومات عن العمالة — السوق، هي وسائل مفيدة لتوجيه الشباب في الاتجاه الصحيح.

٦٣ - والإصلاح المعقول للتوظيف وسياسات الأجور في القطاع العام يمكن أيضا أن يتحكم في ارتفاع البطالة عن طريق خفض الحوافز التي تدفع إلى البحث عن العمل لمدة طويلة. فإصلاح هذه السياسات بقصد القضاء على التحامل المرتبط بوظائف القطاع العام التي تُعتبر ''جيدة'' وإيجاد أحوال تحسِّن من جودة الوظائف ''السيئة''، أمر ضروري لحل مشكلة الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف في القطاع العام لفترة مديدة من الوقت.

٦٤ - ورغم أن خطط استحقاقات البطالة تنطوي على آثار مالية كبيرة، يمكنها أن تكون بمثابة شبكة أمان بالنسبة للعمال خلال الفترة القصيرة من البطالة وأن تساعد في جعل أسواق العمالة أكثر مرونة. ولكي تكون استحقاقات البطالة أكثر فعالية، ينبغي أن تتصل بإيجاد مهارات وظيفية خلال فترة البطالة.

٦٥ - ونجاح بعض البلدان، مثل ماليزيا، في حفز نمو العمالة من خلال تحرير التجارة يقدم دليلا على أهمية اتباع نهج متوازن إزاء النمو الاقتصادي وتوليد العمالة. والخطوة الأولى في الحصول على منافع من تحرير التجارة هي في تحسين القدرة الاستيعابية في البلد المضيف، ولا سيما عن طريق تحسين جودة الموارد البشرية. والمطلوب أيضا هو توفير بيئة داعمة، سواء من حيث الإصلاحات المحلية أو من حيث التمكين من الوصول إلى الأسواق العالمية، بشكل أوسع، كي يستفيد البلد من تحرير التجارة.

٦٦ - وتحقيق توازن صحيح بين النمو الاقتصادي العالي وإيجاد العمالة يتطلب اتخاذ خطوات لتحسين إنتاجية العمال في الصناعات المنزوية مع التركيز على القطاعات التي تتركز فيها أكثرية اليد العاملة وإيلاء تأكيد خاص لبناء القدرات. أما في الزراعة، فسيؤدي عدد من التدابير دورا هاما في هذا الصدد، وهي: إصلاح الأراضي، وتقديم الخدمات الإرشادية، وتوفير الائتمانات، وتنويع المحاصيل، وتطوير الهياكل الأساسية الريفية. ويمكن أيضا أن تكون مرافق التسويق والمنظمات التعاونية المحسنة أدوات فعالة لدفع التنمية الريفية.

٦٧ - وإنشاء المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في المجالْين الريفي والحضري كليهما قد يقدم أكبر الإمكانيات من أجل توليد العمالة. ولذلك، تحتاج هذه العملية إلى التيسير من خلال توفير بيئة أعمال تجارية مواتية، ولا سيما عن طريق خفض تكاليف التسجيل، وتوفير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات، والإدارة الجيدة. وما يعوق القطاع الخاص في بلدان نامية كثيرة في المنطقة، في مجال إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية هو وجود سياسات غير منسجمة وضعف في تنفيذ القوانين ذات الصلة، والتعديلات القانونية المتكررة، والصلاحيات التقديرية الكبيرة التي تتمتع بها السلطات المحلية، والمضايقات البيروقراطية، والإجراءات المعقدة المطولة لدى تسجيل المؤسسات، ونظم إصدار التراخيص والأذونات الصارمة، وفرض الضرائب المرتفعة. والتغلب على هذه القيود أساسي من أجل توفير بيئة أعمال تجارية قادرة تستطيع فيها المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم أن تتطور.

٦٨ - ويحتاج أرباب العمل أيضا إلى إبراز مسؤولية أفضل في مجال إدارة الشركات عن طريق تهيئة فرص لتدريب العمال وإعادة تدريبهم، وعن طريق التعاون مع القطاع العام في توفير الفرص للشباب العاطل عن العمل في سبيل الحصول على التدريب، وعن طريق ضمان السلامة في مكان العمل والرعاية للمستخدمين. والحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لإقامة علاقات صناعية جيدة.

٦٩ - ويمكن للهجرة الدولية أن تؤدي دورا قيِّما في تثبيت أسواق العمالة في البلدان المستوردة لليد العاملة والبلدان المصدرة لليد العاملة، كليهما. وفي هذا الصدد، من شأن تدفق الأشخاص المستند إلى القواعد في إطار عالمي، مثل الحالة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، أن يساعد جميع البلدان في تحقيق منافع ملموسة.

٧٠ - واللجنة مدعوة إلى توجيه الأمانة العامة إلى النظر مرة أخرى في أي مسألة من المسائل المذكورة أعلاه.